

حادثة الحرم الشريف سنة ١٩١١ : أعيان فلسطين في مواجهة الإدارة العثمانية*

لويس فشان**

تكشف هذه الدراسة تفاصيل أزمة حدثت في فلسطين خلال العهد الأخير من الحكم العثماني، حيث حصلت عملية تعبئة شملت البلد بأكمله، وقادها الأعيان، وقد أشعل فتيلها الكشف عن عمليات تنقيب آثاري سرية كانت تجري تحت قبة الصخرة المشرفة مباشرة، ويقوم بها فريق استكشاف بريطاني بالاشتراك مع بعض المسؤولين العثمانيين. لقد تفاعل مع الحادث، الذي نُظر إليه كانتهاك للحرم الشريف، كافة طبقات المجتمع، متعلمين وأميين، مسيحيين ومسلمين، وهذه حقيقة يرى فيها الكاتب إشارة ودليل على ظهور هوية فلسطينية مميزة، مقابل الهوية العربية والهوية العثمانية.

إلى جانب تبيان أهمية القدس والحرم الشريف للفلسطينيين من كافة الأديان، فإن الحادث يبرز أيضاً عناصر معينة ليست غائبة عن الوضع في الزمن الحاضر: الشعور العميق بعدم الثقة بالغرب لدى الأهالي، ومخاوفهم من التواطؤ الصهيوني الغربي، والتهديدات للكرامة الدينية. إن للحرم الشريف، المجمع المعماري الذي يضم قبة الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى، والذي يعتبر ثالث أقدس المواقع الإسلامية، تاريخٌ طويل كمنقطة اشتعال بين الأهالي المحليين من الفلسطينيين العرب، وبين الدول الحاكمة المتعاقبة: العثمانيون، البريطانيون، الأردنيون، وحالياً الإسرائيليون. وعلى أية حال، فإن معظم العمل الأكاديمي ركز على الفترة ما بعد العثمانية المتعلقة بهذا المكان، بما فيها أحداث حائط البراق عام ١٩٢٩، اغتيال ملك الأردن عبد الله بن الحسين عام ١٩٥١، وصدّامات الحرم الشريف سنة ١٩٨٧. وقبل فترة قصيرة كان الحرم عقبة كأداء في مفاوضات السلام في كامب ديفد بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي جرت في تموز ٢٠٠٠ ميلادية. ولقد أشعلت زيارة أرئيل شارون للحرم مصحوباً بقوات كبيرة من الشرطة الانتفاضة الفلسطينية الثانية، المعروفة بانتفاضة الأقصى.

* نشر النص في مجلة: *Journal of Palestine Studies*, Vol. 34. No.3, Spring 2005 (135)

** لويس فشان مرشح لنيل الدكتوراة من جامعة شيكاغو ويعمل محاضراً في تاريخ الشرق الأوسط في جامعة واشنطن في سانت لويس بالولايات المتحدة الأمريكية. وهو يشكر نيريت شلف خليفة لإفساحها المجال له باستخدام الوثائق التي استخدمتها في دراستها حول الحملة الاستكشافية للآثار للكابتن مونتغوا باركر. ترجمة سميح حمّودة.

سأقوم استناداً على ملف من الأرشيف العثماني¹ بفحص دلالات مواجهة حول مجمع الحرم الشريف حدثت في العهد العثماني الأخير. إن حادثة الحرم الشريف هذه، والتي حدثت عام ١٩١١، ورغم أنها كانت قصيرة الأمد، ودون تأثيرات عميقة أو بعيدة المدى، تضيء التعقيد في السياسة-المكانية للقدس ولفلسطين في السنوات المبكرة من القرن العشرين.

نستطيع من خلال قراءة هذا الحادث أيضاً اكتشاف بدايات هوية فلسطينية متميزة عن الهويتين العربية والعثمانية المتداخلتين لدى الأهالي المحليين. وهذا مهم لأنه يزودنا برؤية فريدة لبدايات روح وطنية محلية ظهرت من خلال معارضة سياسات العثمانيين المتعلقة، ليس بالصهيونية، بل بمدينة القدس. لهذا، وكما طرح رشيد الخالدي، فإن «الوطنية الفلسطينية الحديثة تجذرت في توجهات قديمة زمنياً، معتنية بالقدس وبفلسطين ككيان مقدس، وهي عناية جاءت كرد فعل على تصورات لتهديدات خارجية². إن هذا الحادث والذي انتظم فيه أعيان من كافة أنحاء فلسطين للدفاع عن الحرم الشريف، يلقي الضوء على مدى صحة تأكيدات الخالدي.

بدأ الحادث عندما أصبح معروفاً أن فريق استكشاف بريطاني كان يجري تنقيبات ضمن مجمع الحرم الشريف - موقع هيكل هيرود والذي يعتقد أنه مكان الهيكل الأول الذي بناه سليمان- وقد انتشرت شائعات بأن الفريق كان يسرق آثاراً مقدسة. جرت عقب الاكتشاف مسيرات منظمة واحتجاجات، وأعلن عن إضراب عام، بينما أبرق أعيان القدس، وتقودهم عائلتي الخالدي والحسيني، برقيات احتجاجية عديدة لوزراء الحكومة في استانبول، وقد تبعهم أعيان نابلس وغزة في ذلك، ممّا خلق تحالفاً فلسطينياً واجه الإدارة العثمانية المحلية.

فلسطين في العهد العثماني المتأخر

لقد حصلت حادثة الحرم الشريف في وقت مضطرب من تاريخ فلسطين. ومثل مناطق عثمانية أخرى، فإن فلسطين كانت ما تزال تتأقلم مع التغييرات التي تلت ثورة تركيا الفتاة سنة ١٩٠٨، وخلع السلطان عبد الحميد [الثاني] في السنة التالية. بعد عودة البرلمان العثماني للانتظام سنة ١٩٠٨ فإن متصرفية القدس، والتي تضم أفضية يافا والرملة والخليل وبيئر السبع وغزة،³ انتخبت ثلاثة ممثلين عنها: روجي الخالدي وسعيد الحسيني من القدس، وحافظ السعيد من يافا. ولقد كان الخالدي والحسيني، وهما عضوان في حزب جمعية الاتحاد والترقي (CUP) الحاكم، الأكثر ظهوراً في التعبير عن مطالب الأهالي المحليين لاستانبول.

لقد شكلت العثمانية بالنسبة للفلسطينيين، كما لسائر العرب في بلاد الشام (سورية الكبرى)، عنصراً مهماً من هويتهم، وكما في سائر الأراضي السورية أيضاً، فإن فلسطين قد اعتبرت جزءاً مكماً من الإمبراطورية. على الرغم من ذلك، فإنه مع العام ١٩١١ أصبحت الصهيونية عاملاً خلاف أساسياً مع الحكومة المركزية في استانبول. فمع أن الدولة العثمانية كانت رسمياً معارضة للهجرة اليهودية على فلسطين، فإن الجالية اليهودية قد أصبحت تبدو ظاهرة للعيان بازدياد، وقد بلغ عددها مع سنة ١٩٠٨ حوالي ٦٠,٠٠٠ نسمة، كان منهم ٣٩,٠٠٠ مواطناً عثمانياً، بينما جاء الآخرون من مناطق أخرى.⁴ لم يكن التزايد السكاني اليهودي متركزاً فقط في المدن، فمع سنة

١٩١١ كان هناك حوالي أربعين مستوطنة زراعية قد تأسست في ثلاثة تجمعات متركزة في الشمال والجنوب والوسط الفلسطيني.^٥ المهم هنا أنه حول هذا الزمن بدأ سكان فلسطين العرب يعرفون أنفسهم كفلسطينيين، فعلى سبيل المثال أرسل إسعاف النشاشيبي، وهو مقدسي بارز، في تشرين ثاني ١٩١١، برقية لجريدة الكرمل الحيفاوية، يبدي فيها امتعاضه من حفلة لنادي صهيوني «حيث رفع فيها العديد من الناس أعلاماً صهيونية، ومشوا يغنون أناشيد صهيونية... وستجري احتفالات أخرى كثيرة [كهذه] بينما يجلس الفلسطينيون ويلعبون.»^٦

في الحقيقة، وفي آذار ١٩١١، قبل شهر واحد من حادثة الحرم الشريف، فإن البرلمان العثماني كان قد ناقش موضوع الصهيونية: وقد أحرق عضوي البرلمان الخالدي والحسيني [المقدسيان] في هذا النقاش جسورهما مع حزب جمعية تركيا الفتاة وانضما للمعارضة، والتي كانت تتميز بتجمع عربي نام.^٧ لقد كان الفلسطينيون جميعاً قلقون من النفوذ الأوروبي المتصاعد، والذي بدأ يعلو منذ أواخر القرن التاسع عشر ولاحقاً. لقد كان هذا صحيحاً على الأخص في القدس، حيث أنشأت القوى الأوروبية الرائدة: البريطانيون والفرنسيون والروس، قنصليات، وسعت هذه القوى لعقد تحالفات محلية، وكانت قادرة على التدخل في السياسة المحلية تحت ذريعة الامتيازات التي فرضتها على الدولة العثمانية عبر القرون، وهي امتيازات وضعت هذه الدول فوق القانون. لقد كان هناك شعور متزايد بين المتعلمين الفلسطينيين بأن التواجد المتنامي للأجانب (أوروبيون ويهود)،^٨ يخلق تهديداً للثقافة المحلية. وكان هذا واضحاً في تقرير أرسل لحاكم الولاية في بيروت في ربيع ١٩١١، وقت حادثة الحرم الشريف، من قبل الحاكم المحلي في نابلس، والذي اقتبس أقوالاً لبطرك الكنيسة الأرثوذكسية-اليونانية يشكو فيها من أن «أملاك وأراضي الأهالي المحليين قد ضاعت وانتقلت للأجانب واليهود»، ويحذر فيها أيضاً من أن الإنجليز ينوون إسكان أبنائهم ليس فقط في الهند وإيران والبصرة وبغداد، بل أيضاً في فلسطين وعلى طول ساحل البحر الأبيض المتوسط حتى مصر، وأنهم ينوون بعد ذلك إنشاء سكة حديد من الهند حتى مصر.^٩

في هذه الأثناء كان الإنجليز والفرنسيون يستثمرون موارد كبيرة في الآثار، وقد شهدت أواخر القرن التاسع عشر انطلاقة صندوق استكشاف فلسطين البريطاني (PEF)، والمدرسة الفرنسية للآثار التوراتية. ومع الأخذ بعين الاعتبار المخاوف والشكوك المحلية من النوايا الأوروبية، فإن العديد من الفلسطينيين اعتقدوا أن هذه المؤسسات كانت معنية بالبحث عن الكنوز أكثر من اهتمامها بالقيام بالبحث العلمي، وقد أجبر صندوق استكشاف فلسطين على الدفاع عن نفسه مراراً وتكراراً ضد مثل هذه الاتهامات، وواجه مصاعب دائمة في سعيه لكسب ثقة الأهالي المحليين.^{١٠}

الكابتن باركر وحملته الاستكشافية

لم تكن هذه الشكوك دون أساس في وقت تميّز بولع أوروبي كثيف بالأرض المقدسة وآثارها، وفي وقت كانت السرقة بالجملة للمواقع الأثرية في الشرق الأدنى على يد الأثاريين الأوروبيين ما تزال جارية. وإنه لمن الصحيح القول أن فريق الاستكشاف الذي كشف وهو ينقب في الحرم كان في مهمة البحث عن كنوز، رغم أن الحملة كانت مستقلة ولا روابط لها مع صندوق استكشاف

فلسطين.¹¹ وقد رأس هذا الفريق، والذي تكون أساساً من رجال إنجليز أثرياء، أرستقراطي إنجليزي يدعى الكابتن مونتاغيو باركر.¹² وقد علم باركر في البداية عن كنوز القدس المحتملة من هنرش يوليوس، وهو عالم فنلندي متخصص بالتاريخ اليهودي القديم، وكان قد ادعى أنه فك رموزاً سرية مخفية في ثنانيا العهد القديم، والتي ستقودهم افتراضياً لتابوت العهد ولكنوز الهيكل الأول.¹³ وبعد لقائه مع يوليوس أصبح باركر مسكوناً للغاية بإمكانيات العثور على كنز، لدرجة أنه استقال من مركزه في الجيش البريطاني، ليسخر نفسه للتنقيب.¹⁴ ولعدم قدرته على تمويل المشروع لوحده فقد شرع بحملة تبرعات في الولايات المتحدة وبريطانيا جمع خلالها ما مجموعه ٢٥,٠٠٠ جنيه إسترليني.¹⁵ سافر باركر وبصحبه يوليوس ورفيق سويدي يدعى الكابتن¹⁶ إلى القدس، حيث كان يوليوس سيبيّن لهم موقع الكنز حسب اعتقاده،¹⁷ وبعد مسح المنطقة جنوب الحرم الشريف، و فقط خارج أسوار البلدة القديمة، اتخذ الرجال الثلاثة قرارهم فوق تلة الظهور [جمع ظهر]، الملاصقة لبلدة سلوان، حيث كان الكابتن تشارلز وورن قبل أربعين عاماً قد اكتشف نظاماً من القنوات والآبار، واعتقد وقتها أنها تعود لفترة الهيكل الأول. وقد اعتقد يوليوس أنه من خلال واحدة من هذه القنوات، وتعرف بقناة وورن، ومروراً من خلال قناة حزقيال، يمكن العثور على طرق يمكن لها أن تقود للمنطقة تحت الحرم.¹⁸

في هذه المرحلة أفلح باركر لاستانبول للحصول على إذن العثمانيين للشروع في التنقيب، وقد حصل عليه في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٠٨، فقط أشهر قليلة بعد ثورة تركيا الفتاة - حقيقة أن أخاه، وكان إيرلا لمورليه¹⁹ (the Earl of Morley)، شغل منصب وزير في الحكومة البريطانية تقريباً قد سهّلت له الأمور بصورة قطعية. تضمن العقد، الذي وقّعه من الجانب العثماني رئيس الوزراء كامل باشا ووزير المالية ضياء باشا، أن ٥٠٪ من كافة الربح ستذهب للحكومة العثمانية، مقابل أن تقوم الحكومة بمساعدة باركر في شراء الأرض اللازمة للتنقيب.²⁰ وقد صرح باركر نفسه أنه على أغلب الظن لم يكن بدون العقد من الممكن الحصول على الأرض مطلقاً، «وبالتأكيد ليس لفترة ثلاث سنوات.»²¹

وعلى الرغم من وجود العقد فإن ممثل باركر في القدس، الكابتن هوبنراث، واجه عقبات في سعيه لشراء الأرض المملوكة ملكية خاصة. ولقد دعم حاكم القدس آنذاك صبحي بيك، والذي لم يكن على علم بانخراط الحكومة المركزية في المسألة، مالكي الأرض ضد المشتريين المستقبليين، بل واقترح تشكيل لجنة للتحقيق في الأمر. عاد باركر بالتالي إلى استانبول وقابل رئيس الوزراء الجديد حلمي باشا ووزير المالية رفعت بيك، والذي أمر صبحي بيك في القدس بأن يقوم فوراً بمصادرة الأرض، وأن يبيعها لباركر بسعر معقول.²² ولقد ذهب وزير المالية إلى حد إرسال تقرير مكذوب يدّعي فيه أن الأرض لازمة لبناء مستشفى.²³ ويجدر التنويه هنا إلى أنه يجب أن ننظر للتوظيف الواضح للوزراء من ذوي المراكز العليا في الحكومة العثمانية، ولقدرة باركر على الوصول بلحظات لمن يشغل هذه المناصب خلال الفترة الممتدة بين ١٩٠٨-١٩١٢، حين كانت الحكومات تتغير باستمرار، على أنها علامات واضحة على الفساد والرشوة.

اقترح الوزراء العثمانيون توظيف وسيط محلي لتسهيل المعاملات لدى الإدارة العثمانية الإقليمية. وقد أوصى ضياء باشا، وزير المالية السابق، بتوظيف أرمني يدعى هاغوب مكاسدر (Hagop Makasdar)، معتقداً أنه يستطيع إقناع حاكم القدس بالتعاون. قام باركر فوراً بتعيين

مكاسدر كمترجم رسمي للبعثة.²⁴ وفي نهاية الأمر، وحتى تحمي مصالحها، فقد أرسلت حكومة استانبول موفدَيْن رسميين، عبد العزيز مجدي أفندي من كاريسي، وحبیب بيك من بولو، حتى يقوموا بالإشراف على العمل، وعيّن لكل واحد منهما راتباً شهرياً بلغ ٢٠٠ ليرة عثمانية.²⁵ ولقد كان عبد العزيز مقدي صريحاً حول أسباب قبوله للمهمة: «لقد كنت سأخذ إجازة على كل حال، وهذه المهمة ستكون مفيدة للدولة وستسمح لي بأخذ الإجازة، وأستطيع من خلالها أن أسافر وأقوم بالإشراف في نفس الوقت.»²⁶

من اللحظة التي تمّ فيها الحصول على الأرض، بدأ فريق التنقيب العمل في آب ١٩٠٩،²⁷ ووضع قواعده في سلوان. ولقد تلاشت المعارضة المحلية عندما أصبح واضحاً أن المشروع سيوفّر مصدر دخل للعديد من الأهالي المحليين، وسيزيد من مصادر القرية المائية.²⁸ ومن خلال تأمين منطقة العمل والسماح لعدد قليل فقط من الناس بالدخول—بما في ذلك منع الدخول حتى لممثلي القدس في البرلمان العثماني في استانبول وللقنصل البريطاني— فقد استطاع الفريق أن يبقي الطابق مستوراً.²⁹ وحتى يؤكد على الطابع العلمي للتنقيب، وبالتالي إسكات الإشاعات التي نجمت بسبب سرية العمل، فقد وظف باركر «هيوز فنسنت»، وهو قسيس يعمل مع مدرسة الآثار التوراتية [الفرنسية]، وكان معروفاً بخبرته في علم الآثار. وقد قام فنسنت بعد الحادث بنشر كتاب يوثق فيه مساهمة باركر في تطوير فهم ما تحت الأرض من القدس.³⁰

حادثة الحرم الشريف

استمر مشروع باركر تقريباً مدة سنتين بتقطع، تمّ خلالها تجديد العقد مرتين.³¹ وفي نيسان (إبريل) ١٩١١ بدأ العمل داخل مجمع الحرم الشريف نفسه، مع التركيز على منطقتين أساسيتين: اصطبلات سليمان في الجنوب الشرقي من قبة الصخرة، حيث اضمحلت الآمال بدخول ممر يقود لأسفل القبة لوجود آبار تعترض الطريق، ومنطقة أخرى في الجانب المقابل من قبة الصخرة، حيث دخل فريق التنقيب «الممر الصخري»، وسار لمسافة سبعة أمتار داخله حتى وصل تماماً تحت الصخرة المقدسة نفسها.³²

وبسبب التيقن من أن ردة فعل عدائية من المسلمين ستقوم في حالة كشف أمر التنقيب، فقد كان العمل يتم فقط في حالك الليل وتحت حراسة مشددة. إلا أنه، وعلى الرغم من الحيلة والحذر، فإن الخبر بأن حرمة الحرم الشريف قد انتهكت سرعان ما انتشر. وفي ليلة الثاني عشر من نيسان (إبريل)، وبعد أن كان الفريق قد عمل لتسع ليالٍ متواصلة، اكتشف أحد السدنة، محرومي أفندي، أن واحداً من أبواب الحرم مفتوح، وحين دخله وجد اثني عشر رجلاً ومعهم كيسان من التراب، وحسب ادّعاءه، فإنه حين طالب بتفسير الأمر، تمّ تهديده. وفوراً بعد ذلك، حضر للتحقيق في الموضوع مساعد مدير الأوقاف في المدينة بعد أن تمّ إبلاغه، وقد استنتج بأن فريق التنقيب كان ينوي فتح إحدى قنوات الحرم. وبسرعة انتشرت الإشاعات كالنار في الهشيم بأن آثاراً مقدسة قد سرقت، مما أثار الغضب والهيّاج في كافة أنحاء فلسطين.³³ وقد نشرت جريدة «طنين»، الصادرة في استانبول، تقارير غير مؤكدة عن الصحف الفلسطينية المحلية تقول أن الآثار المسروقة قد تصل

في أهميتها درجة أهمية الوصايا العشر، أو عصا موسى، أو حتى خاتم الملك سليمان³⁴ ولقد ذكرت أيضاً الشارات الملوكية لبيت داود.³⁵ وكما أوضح غوستاف دلمان، وهو عالم آثار يعمل مع صندوق استكشاف فلسطين، فإن الاحتمال كان ضئيلاً في العثور على أية آثار في قنوات تم عملياً استكشافها من قبل وورن وعالم آثار فرنسي آخر، والتي عادة ما تم، وباستمرار، نهبها من قبل الرومان واليهود والمسلمين والمسيحيين.³⁶

وعلى الرغم من صعوبة تصديق هذه التقارير والأخبار من قبل الجالية الأوروبية [في فلسطين]، فقد تم تصديقها من قبل المسلمين من كافة الطبقات وبصورة واسعة.³⁷ وقد أشعلت حقيقة أن الكابتن باركر وفريقه غادروا إلى يافا مباشرة بعد الحادث، ومن ثم أبحروا بسفينتهم تاركين فلسطين، الإشاعات أنهم كانوا يفرون وهم يحملون الآثار المقدسة. نفى حاكم القدس الجديد، عزمي بيك، هذه الإشاعات، وأمر السلطات في يافا بتفتيش السفينة، ولم يعثر على شيء ذي أهمية.³⁸ ولم يكن الكابتن باركر قد اعتقل في هذه الأثناء، ولربما يعود ذلك لكونه بريطانياً، وبالتالي غير خاضع للقانون العثماني، هذا دون التطرق إلى الضجة الدبلوماسية التي كان يمكن أن تثار لحقيقة أن أحمّاه كان وزيراً في الحكومة البريطانية.

وتقريباً فوراً عقب الحادث تركّز الغضب الفلسطيني ليس على الفريق البريطاني، بل على الإدارة العثمانية المحلية، بل وحتى على الحكومة المركزية، وذلك لأنه كان واضحاً بأن التنقيب لم يكن ليحصل دون إذن من المستويات العليا في استانبول، ودون تواطؤ الحكومة المحلية، ولأن الحرم كان محروساً من قبل الجندرمة العثمانية حين كان التنقيب جارياً.³⁹ وحين الأخذ بعين الاعتبار تصوّر الفلسطينيين أنهم تحت تهديد المؤامرات الصهيونية والأوروبية، فإنه لم يكن لأخبار حول تنقيب آثاري أجنبي في مجمع الحرم الشريف مع موافقة عثمانية إلا أن تزيد من عدم الثقة بالحكومة المركزية، وفي وقت كان فيه بعض الفلسطينيين قد بدأوا حقيقة يضعون علامة سؤال حول سلطة العثمانيين.

أثارت أخبار الحادثة الاستياء في المدينة والمناطق المجاورة،⁴⁰ إلى درجة ان السلطات العسكرية سيّرت دوريات في كل شارع.⁴¹ لقد قامت مسيرات، ودُعي لإضراب عام، كما تجمع حوالي ألفي شخص غاضب، من سكان المدينة ومن الفلاحين، في مظاهرة احتجاجية أمام السراي، مقر السلطة العثمانية المحلية، في حين سمعت نداءات لقتل الحاكم وقتل الإنجليز. وقامت مظاهرات في الحرم الشريف نفسه ضد الشيخ خليل [الأنصاري]، رئيس سدنة الحرم.⁴² وقد تبع هذه الاحتجاجات بعدة أيام حادث في منطقة الحرم، حيث تطورت مشاجرة بين بائعين إلى مظاهرة غاضبة ضد السلطات، قامت خلالها الشرطة العثمانية بإطلاق النار في الهواء لاستعادة الأمن والهدوء. وحين اندفع الآلاف من الناس خارج الحرم حدث اختناق، والناس يصرخون بأن مجزرة قد حدثت، مما دفع بالتجار لإغلاق محلاتهم التجارية.⁴³ أرسلت قوات الأمن سريعاً للطرفقات «لوقف الناس الهاربين والتأكيد لهم بأن الأمر ليس بذئ بال، وذلك حتى لا تتسبب التقارير المقلقة بزعة استقرار البلد.»⁴⁴ لقد كان رد الفعل الفوري الغاضب، والاضطراب المنتشر في كامل المدينة الناجم عن حادثة الحرم الشريف، واللذان تسببا بالقلق الكبير لدى الأوروبيين المحليين،⁴⁵ مصدراً للقلق لدى السلطات العثمانية لأنه تزامن على وجه التحديد مع الاحتفال السنوي بموسم النبي موسى، حيث يتوافد الآلاف من الزائرين من كافة أنحاء فلسطين إلى المدينة، وتقوم مواكب

ضحمة باستعراضات منها ووصولاً إلى مقام يقع إلى الشمال من أريحا وينسب للنبي موسى⁴⁶. إن تواجد الزوار في المدينة في وقت انتشار فيه الاعتقاد بانتهاك أوروبى للمكان الإسلامى المقدس (مع التستر العثماني) كان الأكثر تفجيراً، لأن موسم النبي موسى الربيعي السنوي كان قد تأسس في قرون سابقة في موازاة الآلاف من الحجاج المسيحيين - والذين كانوا حتماً يقرونون بالصلبيين - الذين يتدفقوا على المدينة للمشاركة في مواكب الاحتفال بعيد الفصح السنوي، والتي كانت في الحقيقة تجري في نفس وقت حادثة الحرم. ولكن في حين وردت تقارير أن بعض الملل المسيحية في القدس شعرت بالخوف من ردود أفعال انتقامية، فإن شيئاً من ذلك لم يحدث. وأيضاً من الواضح أن تقارير جريدة طنين حول مظاهرات منظمة خارج القنصليات البريطانية في يافا والقدس، وحتى في حلب،⁴⁷ لم تحدث على الأرض، إذ لم يكن هناك أية إشارات لها في تقارير القناصل. بل في الحقيقة أن القنصل البريطاني قد أكد لحكومته في لندن أنه لا يوجد «أساس لمثل هذا التحذير، ذلك أن غضب المسلمين كان موجهاً حتى اللحظة ضد الحاكم».⁴⁸

في الحقيقة أن الصرخة الشعبية قد وضعت حاكم القدس عزمي بيك في موقع الدفاع. وفي تعبير غير مسبوق تجاه المسؤولين الكبار، قام زوار النبي موسى خلال عودتهم للقدس بإطلاق الشتائم واللعنات في وجه عزمي بيك، عندما خرج لاستقبال الموكب حسب العادة العثمانية. وقد أدت حقيقة أن الحاكم، والذي أجبر على الانسحاب، لم يشارك في الاحتفال إلى الاستنتاج بأن حياته في خطر.⁴⁹ وقد اتخذ عزمي بيك عدة إجراءات لنزع فتيل الأزمة. ففي ١٦ نيسان (إبريل) أمر بفتح تحقيق يشترك فيه قائد المنطقة، المدعي العام، رئيس بلدية القدس، مفتي الشافعية، مفتش المعارف، رئيس البوليس، ومدير الأوقاف العام.⁵⁰ كما أمر باعتقال أربعة أشخاص قال أنهم مسؤولون عن السماح لفريق البعثة للعمل داخل مجمع الحرم الشريف، وهم: الشيخ خليل الدنف [الأنصاري]، رئيس سدنة الحرم، واثنان من أبنائه. ومكاسدار، «المترجم» الذي كان قد عين ليكون وسيطاً بين السلطات وبين فريق باركر.⁵¹ وفي إشارة محتملة على الحساسية البالغة للقضية، فإن القنصل البريطاني لم يتدخل نيابة عن مكاسدار، رغم أن التقارير وردت بأنه يحمل الجنسية البريطانية، وأن بطرك الكنيسة الكاثوليكية الأرمنية طلب منه التدخل.⁵² لم ينجح التحقيق في تبديد عدم الثقة لدى الأهالي، بل أن العديدين قد أكدوا أن الهدف منه التغطية على تورط عزمي بيك في القضية.⁵³

وفي رسالة أرسلت لوزارة الداخلية بعد ثلاثة أيام من بدء التحقيق، أشار عزمي بيك إلى الغضب المتصاعد لدى الأهالي، واتهم عدة جهات بالمسؤولية، وخصوصاً البدو، عن استغلال الزوار والحجاج، سواء لمكة أو للنبي موسى، من أجل إثارة الناس ضد الحكومة. كما اتهم بعض أعيان القدس، دون ذكر أسمائهم، بالتسرع في الحكم، وإطلاق استنتاجات ظالمة، دون انتظار نتائج التحقيق.⁵⁴

لقد كان صحيحاً أن أعيان القدس ممثلين من خلال عشرة عائلات، تقودهم عائلتي الحسيني والخالدي، كانوا قد بدأوا حملة على ثلاث مستويات لعزل الحاكم العثماني. قاموا أولاً بإرسال رسائل لنظرائهم في المدن الفلسطينية الأخرى، يحذرون فيها من أخطار محدقة تسببها بعثات التنقيب الآثاري، وقد عرفنا عن هذا للمرة الأولى من تقرير حاكم نابلس لاستانبول المؤرخ في ١٨ نيسان (إبريل)، أسبوع واحد فقط بعد بدء الاضطرابات. وثانياً، أرسل الأعيان بقرقيات رسمية لاستانبول موجهة لرئيس الوزراء، وللبرلمان، ولوزير الداخلية والحربية، وأيضاً لحاكم ولاية بيروت.⁵⁵ وقد أرسلت أولى هذه الرسائل بتاريخ ١٩ نيسان (إبريل). ومع أن أغلب الموقعين كانوا من عائلة الحسيني، فقد لاحظ رئيس الوزراء في تقريره لوزير الداخلية أنها كانت موقعة أيضاً من موسى شفيق الخالدي، وهو شخصية دينية قيادية مرموقة.⁵⁶ وأخيراً، فقد أرسل أعيان القدس رسائل لبلديات مختلفة في الإمبراطورية [العثمانية].⁵⁷ ولأن السجل الوحيد المتوفر بين أيدينا هو الذي يتضمن الرسائل التي تم تحويلها لوزارة الداخلية في استانبول من قبل البلديات نفسها،⁵⁸ فإن قائمة كاملة بأسماء البلديات التي تسلمت الرسائل غير معروفة لنا، بيد أن الوثائق البريطانية تؤكد على أن الرسائل أيرقت للولايات الأساسية.⁵⁹ أما بالنسبة لمضمون هذه الرسائل فإن الرسالة التي أرسلت لبلدية إزمير، على سبيل المثال، وصفت الحادثة، وأشارت إلى أنها رفعت للمحكمة العليا، وأعربت عن أملها بأن تظهر إزمير التضامن.⁶⁰

تسمح لنا حقيقة أن الرسالة التي أرسلت لبلدية نابلس كانت موجهة للشعب المسلم بالاستنتاج أن أخبار الحادثة انتشرت بين العامة في مختلف مدن فلسطين. وفي حين أنه لا يوجد دلائل على الطرق التي اتبعتها هؤلاء المسؤولون لمخاطبة «الشعب المسلم»،⁶¹ فإنه، ومع الأخذ بعين الاعتبار ثقل الحادثة وأهميتها، يمكن الاستنتاج أن الأخبار أعلنت في خطبة صلاة يوم الجمعة. تتوفر أيضاً أدلة غزيرة على أن الصحافة المحلية، وخصوصاً جريدة «فلسطين» اليافية وجريدة «النفير» المقدسية، لعبتا دوراً هاماً في هذا المجال. ورغم أن نسخاً من هذه الصحف تعود لتلك الفترة غير متوفرة الآن،⁶² فإن أعيان نابلس يذكرون على الخصوص معلومات تم جمعها من الصحافة، وذلك في عريضتهم التي وجهوها لشيخ الإسلام وللبرلمان.⁶³

إضافة إلى ذلك، فقد كتب محرر جريدة فلسطين مفتخراً في افتتاحية نشرها بمناسبة مرور ستة أشهر على الجريدة، بأن «القضية التي عالجناها بأوسع تفصيل هي قضية عزمي بيك ومسألة الحرم الشريف. ولا نعتقد بأن صحيفة أخرى كتبت بنفس القدر الذي كتبت به فلسطين». ⁶⁴ كما غطت جريدة النفير المقدسية هذه الحادثة، ذلك لمعرفةنا بأن الصحيفة العبرية المحلية، حيروت، اعتمدت هذه الجريدة مصدراً لفحص كيفية تغطية الحادثة في الصحافة العربية المحلية.⁶⁵ إضافة إلى ذلك، فإن جريدة طنين الصادرة في استانبول أشارت إلى أنها اعتمدت على تقارير صحفية محلية في أخذ الأخبار عن الحادثة.⁶⁶ وأخيراً، فقد نشرت الحكومة إعلاناً عاماً على صفحات الصحف المحلية بهدف تهدئة خواطر الأهالي.⁶⁷

على الرغم من عدم توفر دلائل على اضطرابات في نابلس، فإن أعيانها - بما فيهم أبناء عائلات عبدو، حمّاد، النابلسي، التميمي، وطوقان - أرسلوا رسائل للمحكمة الإسلامية العليا

[المشيخة الإسلامية]، وللبيرلمان العثماني في استانبول، يطالبون فيها بأن تعثر الحكومة على التحف الإسلامية المفقودة، مشيرين إلى أن اختفائها «كسر قلوب الأهالي في منطقة نابلس». ⁶⁸ وفي هذه الأثناء أرسل حاكم نابلس تقريراً عن الوضع لرؤسائه في بيروت (حيث أن سنجق نابلس يتبع لسلطة واختصاص بيروت)، وكانوا قد علموا عن الحادثة من مفتي بيروت، والذي علم بدوره عنها من الحسينيين والخالدية، ولقد تم رفع تقارير بكل هذه الأمور لوزارة الداخلية من قبل مكاتب الإدارة في بيروت. ⁶⁹ حمل تقرير حاكم نابلس لبيروت آراء بطرك اليونان الأرثوذكس، والتي تمت الإشارة لبعضها أعلاه. حذر البطرِك من أن «هذا الفعل المؤسف كان يمكن أن يؤدي إلى مصيبة عظيمة لدولتنا (لا سمح الله)،» وعبر عن أمله بأن تكشف الحقيقة حول الحادثة بأسرع وقت، «وبما يحفظ كل شخص من الهم والغم». «أكد البطرِك أيضاً على أن حادثة الحرم الشريف «كان لها تأثير عظيم على كل من الملتين الإسلامية والمسيحية». ⁷⁰ ويبدو أن هذه العبارة تشير إلى أن لحادثة الحرم بُعد وطني يتجاوز إطار اهتمام المسلمين بالآثار الإسلامية. وهناك دليل آخر على هذا وهو الفخر الذي عبر عنه مالكي ومحرري جريدة فلسطين، وهم من المسيحيين، ⁷¹ لتغطية جريدتهم الواسعة والكثيفة للحادث.

هناك لمحة أخرى تدل على الوطنية الفلسطينية الوليدة تزودنا بها عريضتان أرسلتا من أعيان غزة، واستغلنا الحادثة، خلافاً لعرائض القدس، للشكوى من الإدارة العثمانية المحلية. وقّعت العريضة الأولى من ممثلين عن عائلات أبو خضرة، الفياض والصوراني، وأرسلت نسخ منها في ٢ نيسان (إبريل) لكل من رئيس الوزراء، وزير الداخلية، شيخ الإسلام، ووزير الحربية. ⁷² لقد ذهبت العريضة بعيداً لحد الشكوى من الفساد العثماني ومن التواطؤ مع الصهيونيين. لقد عكست قائمتهم الطويلة من الاتهامات عداؤهم ليس فقط تجاه السلطة العثمانية، بل أيضاً تجاه الأعيان الفلسطينيين الذين كانوا يتعاونون معهم:

«إن سلوك الحكومة الحالي في هذا القضاء، المحاذي لمصر والمليء بالآثار القديمة، يعكس الطموحات الصهيونية، وهو سلوك غير دستوري. وهذا أمرٌ صحيح خصوصاً في فترة الحاكم الحالي عزمي بيك، والذي يهدف من علاقاته مع أعيان القدس، ومع مدير ناحية غزة، ورئيس البلدية وأعضاء مجلس إدارتها، والمفتي السابق (الذي يسكن حالياً في القسطنطينية)، ومع الأعيان الآخرين في يافا وبئر السبع، سرقة الأموال من الأمة، واختلاسها من الخزينة. لقد سُفكت الدماء وحل العار، واضطرب الأمن العام، ولم يعد الأمان موجوداً... وإن ما يحدث في القضاء عموماً وفي غزة خصوصاً... سيتصاعد... إن فلسطين بلادٌ عزيزة، أرض الأنبياء والأديان. فيا رجال الدولة المؤمنين احرسوها باسم الله، وساعدونا بتحقيق عادل.» ⁷³

يظهر أن الإشارة إلى أن غزة «مليئة بالآثار القديمة» في عريضة تتعلق بحادثة الحرم الشريف تأتي لتدل على أن أعيان غزة كانوا يعتقدون أن آثارهم الخاصة كانت أيضاً في خطر. ولعل ذكر المطامع الصهيونية في هذا السياق يشير إلى حقيقة أن الحركة الصهيونية منذ عام ١٩٠٣ قد حاولت في مناسبات عديدة شراء أراض في منطقة رفح - العريش في شبه جزيرة سيناء، غير بعيد عن مدينة غزة. وقريباً من زمن حادثة الحرم الشريف كانت صفقة لبيع قطعة أرض على وشك الانتهاء، ⁷⁴ وهي صفقة كانت موضوع تفاوض متقطع منذ عام ١٩٠٦. ومن المهم أن نذكر هنا أن الصفقة تمت بواسطة الكسندر كنفيش، وكيل القنصل البريطاني في غزة، حيث كانت بريطانيا مهتمة بتأسيس

مستعمرة يمكن أن يسكنها يهود صهيونيون، بعضهم من تابعي بريطانيا.⁷⁵ (ألغيت الصفقة في آب ١٩١١ بعد أن أصبح واضحاً أن الحكومة المصرية تعارض وجود مستعمرة يهودية على أراضيها.)⁷⁶ في نيسان (إبريل) ٢٥ وبعد يومين من تاريخ عريضة غزة، اشتكت للدولة [العثمانية] مجموعة أخرى من أعيان غزة، تمثل عائلات السراج وحمدية وأبو غالي والمباشر، أن «سرقه الآثار القديمة من فلسطين لا تقتصر على المسجد الأقصى.»⁷⁷ ومع أن هذه العريضة أقل أهمية وشيوعاً من عريضة غزة الأخرى، إلا أنها انتقدت الإدارة العثمانية علانية. أيضاً، ورغم عدم وجود إشارة صريحة لعلاقة الصهيونية بمشكلة التنقيب الآثاري، إلا أن ذكر العريضة لعسقلان - مدينة صلاح الدين - كواحدة من المواقع التي تم «الإغارة عليها من قبل الأجانب،»⁷⁸ يحمل على ما يبدو إشارة ضمنية للصهيونيين وللآثاريين الأوروبيين، إذ أنه قبل أشهر قليلة كان صلاح الدين - البطل العظيم الذي استرد القدس من الفرنجة - بمثابة الصرخة الجامعة للاحتجاج على صفقة بيع الفولة والعفولة⁷⁹ للصهيونيين، الذين تم تصويرهم على أنهم «الصليبيون الجدد.» لقد كانت احتجاجات العفولة من بين الحالات الأولى للمعارضة العربية المنظمة للهجرة الصهيونية، وكان الاعتقاد بأن قلعة صلاح الدين قد بيعت للصهيونيين ضمن الصفقة واحداً من عناصر الإثارة.⁸⁰ ولأهدافنا في هذه الدراسة فإن المهم في وثيقتي غزة هو كيفية تصوير فلسطين، فالأولى تصورها على أنها «بلاد عزيزة،» أرض الأنبياء، بينما أشارت إليها الثانية بوصفها «بلادنا المحبوبة.» وكلا التصويرين يجعل من الواضح أنه أبعد من الاهتمام بما يجري في منطقة غزة فإن هؤلاء الرجال رأوا أنفسهم منتمين لكيان أكبر، هو فلسطين.

ردود فعل استانبول

من الواضح أن التحقيق الذي أمر به عزمي بيك محلياً في ١٦ نيسان (إبريل) لم ينجح في تخفيض مستوى التوتر في القدس، بل إن العداء للحكومة استمر في التصاعد. وفي حين أن بعض مراسلات الحاكم مع استانبول هدفت إلى التقليل من شأن الاضطراب، وعزوه لاحتفالات النبي موسى وليس للاحتجاج الشعبي، فإن القائد العسكري لمنطقة القدس، علي رضا بيك، قد وصف الصورة بدقة أكثر. ففي تقرير أرسله إلى استانبول في ٢١ نيسان (إبريل)، وصف حالة التوتر في المدينة، وكتب أنه «للمحافظة على الأمن العام» فإن قواته كانت ملزمة ببذل جهودها في الليل والنهار. في نفس الوقت، فقد نصح علي رضا الحكومة المركزية بأن ترسل بعثة تحقيق رسمية تحل محل المحلية.⁸¹ ولكونها تلقت عرائضاً من الأعيان، وتقارير تحذيرية عديدة من مسؤوليها في البلد، فقد تحركت الحكومة بسرعة. وفي ٢٢ نيسان (إبريل) أمر وزير الحربية، محمود شوكت باشا، في رسالة رسمية أرسلت لوزير الداخلية خليل بيك بإرسال لجنة تحقيق إلى القدس.⁸² وقد أخذ شوكت باشا نفسه، ومعه خليل بيك ووزير العدلية نجم الدين ملا بيك، على عواتقهم تأليف هذه اللجنة،⁸³ والتي بدأت عملها في ٣٠ نيسان (إبريل).⁸⁴ لقد كان تأليف هذه اللجنة على أعلى المستويات دليلاً واضحاً على الدرجة العالية من الأهمية والجدية التي نُظِرَ خلالها للقضية. لقد كانت استانبول تعلم جيداً أن [الروح] القومية في الولايات العربية من الإمبراطورية كانت تتصاعد، حتى ولو كانت مقتصرة في

ذلك الحين على الأعيان فقط . لقد كان حاكم القدس علي أكرم بيك قد حذر استانبول بالفعل عام ١٩٠٨ (بطريقة تنبؤية، كما بدى لاحقاً) من أن الحكومة العثمانية سوف تواجه نوعاً من المعارضة من العائلات المتنفة في المدينة، الحسيني، الخالدي، النشاشيبي، الداوودي، ومن أن أية حادثة صغيرة قد تنقلب إلى مشكلة عويصة بسبب المكانة المقدسة للقدس . وعبر أيضاً عن مخاوفه بأن مشاكلاً كهذه لن تنحصر في القدس وحدها، بل ستشمل سورية الكبرى جميعها.⁸⁵ بعد أسبوع من انطلاق التحقيق، وفي ٨ أيار (مايو)، التّم شمل البرلمان العثماني لمناقشة حادثة الحرم الشريف . ومثلما كان الحال مع المداولات حول الصهيونية، فإن المندوبين العرب، وبغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية، كانوا متّحدين، وقد تمثل هذا في توحيد قوى كل من روحي الخالدي، وكان عضواً بارزاً في حزب جمعية الاتحاد والترقي CUP الحاكمة، وشكري العسلي زعيم المعارضة، بخصوص القضية⁸⁶ .

مثل الخالدي والعسلي الجانب الفلسطيني . وقد سجّلت جريدة فلسطين الحوار، أو على الأقل أجزاءً بارزةً منه.⁸⁷ أشار الخالدي في سرده للأحداث، وبطريقة لا تخلو من السخرية، بأصعب الاتهام ليس فقط على الإدارة المحلية بل وعلى الحكومة المركزية، واتهم بطريقة غير مباشرة رئيس الوزراء السابق، كامل باشا، ووزير المالية السابق ضياء باشا، بالفساد، وقال الخالدي أنّهما هما اللذان وقعا العقد مع الكابتن باركر (مؤكداً أن شقيق باركر عضو في الوزارة البريطانية)، في حين أن قضية كهذه كان يجب أن ترسل لوزارة الإرشاد ومكتب شؤون المتاحف . وحسب الخالدي، فإن الفريق الإنجليزي كان قد قدر قيمة الكنز المحتمل بمائة مليون ليرة عثمانية.⁸⁸ (وهو مبلغ ضخم إذا أخذنا بعين الاعتبار أن حجم الديون العثمانية بلغ حوالي مئة وخمسة عشر مليون ليرة)، وهو ادعاء رفضته جريدة التايمز اللندنية، وذلك في مقالة لاحقة حول القضية، ووصفته بأنه نتاج «الخيال الشرقي المتوهج».⁸⁹ وكشف الخالدي أيضاً عن أن حاكم القدس عزمي بيك وقائد الجندرمة، سامي بيك، كانا يتسلمان بالسّررواتب شهرية من البريطانيين (فريق الكابتن باركر) . وتعليقاً على هذه التصريحات قال رضا نور بيك، البرلمان من سينوب الواقعة على البحر الأسود، «إن الحكومة تتستر على كل شيء وتخفيه».⁹⁰

مثل موقف الحكومة وزير الداخلية، خليل بيك . وليقطع الطريق أمام اتهامات إضافية من الحسيني، فقد فاجأ المجتمعين بالتأكيد على أن عقداً قد وُقِع فعلاً، كما ادّعي سابقاً، وأنه صحيح أن الفريق الإنجليزي كان يبحث عن كنز، والذي، لو تمّ العثور عليه، سيقسم بين الحكومة العثمانية وفريق التنقيب الإنجليزي . وأوضح بالتحديد أن العقد يمنح صلاحيات للتنقيب لمدة عام واحد، وأنه تمّ التجديد مرتين، عامٌ واحد في كل مرة.⁹¹ وبالنسبة لحادثة الحرم الشريف نفسها، فقد رفض الوزير إعطاء تفاصيل على أساس أن هذه المسألة من صلاحيات لجنة التحقيق.⁹² ولكنه استمر بعد ذلك بإطلاق تكهنات طويلة ومراوغة، بل وإلى حد ما خيالية، مدعيّاً فيها بأن الشخص المسؤول عن الحادثة رجل اعتقل في نابلس، وهو متهم بالجاسوية، ومحتال يخدم في الجيش، وأنّه قد شوهد يترصد حول الحرم الشريف متنكراً بملابس مختلفة، (زي شمال إفريقي، لباس الجندرمة والجيش الرسمي، وملابس مدنية عادية).⁹³ وقد أصّر الوزير على أن الحكومة تصرفت بطريقة سليمة ومناسبة، وأنه لم يكن ثمة شيء لتخفيه، مضيفاً أن الفريق الإنجليزي غادر الموقع بسرعة فقط لأخذ إجازة.⁹⁴ تمّ باستمرار مقاطعة خطاب الوزير، مما أجبر رئيس البرلمان على دعوة الأعضاء

لنظام. وقد كان بين العديد من البرلمانيين الذين اصطفوا في الدور على أرض القاعة للتعقيب عضو من الأعضاء المسيحيين. وقد صرخ عالياً بالقول: «هذه ليست مسألة تهمة المسلمين فقط، إنها تهمة المسيحيين أيضاً.»⁹⁵ لقد كان جلُّ الغضب ناجم عن حقيقة أن الوزير نفسه أكد أغلب اتهامات الخالدي الموجهة للحكومة. انتهى الجدل الساخن مع الوزير بالاتفاق على أن يعود ثانية للبرلمان ليُدلي بتفاصيل التحقيق.

تحدث أيضاً نيابةً عن الحكومة عبد العزيز مقدي أفندي، أحد المبعوثين اللذان أرسلتهما الحكومة للإشراف على العمل. وبعد أن شرح أسباب قبوله بالوظيفة، صاح برلمانيون بالسؤال: «لماذا أبقِي العقد سرياً؟» ودون أن يجيب مباشرة، مضى عبد العزيز في شرح طويل حول أهمية التنقيب الأثري، مؤكداً أنه في حالة وجود كنز فسيكون عظيم المقدار، حتى ولو لم يبلغ مئة مليون ليرة، وبالتالي فإنه سيجلب «ربحاً عظيماً للأمة.» وأشار خلال خطابه عدة مرات للصهيونية، وأوضح أن فرقاً أخرى كانت تنقب في المنطقة، ومن ضمنها فريق فرنسي مدعوم من عائلة روتشيلد.⁹⁶ ورغم أن عبد العزيز لم يقلها بوضوح كبير، إلا أنه بدا كأنه يلمح إلى أنه بتأمين التعاون مع فريق الاستكشاف الإنجليزي فلن تقع التحف الأثرية المقدسة بأيدي الصهاينة. (من المثير للاهتمام هنا ملاحظة أن أعيان القدس لم يذكروا قط ارتباطاً للصهاينة بالقضية.)

قدّمت لجنة التحقيق الحكومية تقريرها في سبع صفحات بتاريخ ١٣ أيار (مايو). تضمّن التقرير، والذي ركّز على أحداث القدس، ولم يتطرق للمعاملات التي جرت بين باركر والحكومة، عدة مفاجآت. اتهمت اللجنة أعيان القدس، دون أن تذكر أية أسماء، باستغلال الحادث ذريعة للتعبير عن عدم رضاهم عن الحاكم العثماني.⁹⁷ وأكدت اللجنة اتهامات عزمي بيك الأصلية بأن السدنة والجنדרمة تلقوا رشوات من المترجم (أي مكاسدار)، ووجدت أن «الحكومة وموظفوها لم يشتركوا (في الحادث) ولم يكونوا على علم به.» كما أكدت اللجنة على أن عزمي بيك، وسامي بيك، قائد الجنדרمة في القدس، كانا يتلقيان معاشات شهرية من الكابتن باركر، مع أن هذه الرواتب كانت أقل بكثير مما ادّعى الخالدي سابقاً.⁹⁸ وإن كان المحققون لم يجدوا ارتباطاً مباشراً بين أفعال الرجلين وبين التنقيبات في مجمّع الحرم، إلا أنهم نوهوا إلى أن عزمي بيك، كونه حاكماً للقدس، مشترك في المسؤولية عن الإخفاقات، ووجد بالتالي «أنه من الطبيعي الاستنتاج أن استمراره في منصبه [حاكماً للمدينة] سيكون مثيراً للمشاكل.»⁹⁹ وربما يجدر التنويه أن مسألة عزمي بيك أثّرت لاحقاً بعد عدة أيام، تحديداً في ١٦ أيار، خلال نقاش برلماني لا يتعلق بحادثة الحرم بل بالصهيونية، وذلك عندما طالب مندوب عكا في البرلمان، [الشيخ] أسعد الشقيري، بطرده فوراً. قال الشقيري: «دعونا نقول أن الحاكم [عزمي بيك] لم يرتكب جريمة بل خطأً فقط، أليس هذا سبباً كافياً لطرده حالاً؟»¹⁰⁰ إن تعليقات عضو البرلمان من عكا مهمة تحديداً لأن الوثائق العثمانية المتعلقة بحادثة الحرم تتناول فقط وسط وجنوب فلسطين، وهذه الشهادة تبين بوضوح اهتمام المنطقة الشمالية أيضاً. (إن تعليق الشقيري بأنه يجب طرد عزمي بيك لأن الحادثة «تسببت بامتعاض شديد في الهند وأفغانستان»،¹⁰¹ هو على وجه التحديد مثير للفضول، وذلك لما يقود إليه من استنتاج أن حادثة الحرم الشريف حظيت باهتمام عند المسلمين في كافة أنحاء العالم. وهناك دليل إضافي على هذه الحقيقة، ويتمثل في وصول لجنة من المسلمين الهنود للقدس في ذلك الصيف بغية التحقيق في القضية.¹⁰² بيد أن هذا الموضوع يحتاج إلى مزيد من البحث.)

وصلت حادثة الحرم الشريف إلى نهايتها في ٤ حزيران (يونيو) عندما أبلغ وزير الداخلية البرلمان بأنه تمّ سحب عزمي بيك [من القدس]، وأن القضية ستحوّل لمحكمة بيروت.¹⁰³ وفي النهاية تمّ طرد عزمي بيك، كما تمّ طرد رئيس الجندرية سامي بيك. لقد تمّ تأكيد هذه الأخبار في برقية أرسلها البرلمانيون المقدسيون الثلاثة لموسى شفيق الخالدي، والذي قام بدوره بنسخ عدة نسخ منها وتعميمها في القدس.¹⁰⁴ وبعد أسبوع واحد، وتحديدًا في ١٣ حزيران (يونيو)، أرسل سدة الحرم [الشيخ خليل الأنصاري وابناه] والمترجم [الأرمني] مكاسدر إلى بيروت للمثول أمام المحكمة،¹⁰⁵ وتمّ لاحقاً حبسهم. وهكذا فإنه تمّ فقط حبس موظفين من المستوى المتدني، بينما أعفي الموظفون الكبار الذين وقعوا العقد مع باركر من الحساب، فيما كان باركر نفسه قادراً على التحرك بحرية في استانبول، حيث استمر في اللقاء مع وزراء حكوميين ومع أصحاب النفوذ. وفي واقع الأمر، وبعد ثلاثة شهور من إغلاق القضية، أي في أيلول ١٩١١، تلقى باركر إذناً بالعودة إلى فلسطين حيث كان سيتم، حسب التاييمز، «استئناف عمليات التنقيب، مع الموافقة التامة من قبل السلطات في القسطنطينية، والذين قاموا بتعيين مسؤولين للإشراف على العمليات». ¹⁰⁶ لقد تمّ تسهيل عودة باركر من قبل وزير المالية جاويد بيك، والذي استلم ٦٠٠ جنية مقدماً، ظاهرياً للدفع للمفتشين الحكوميين.¹⁰⁷ إلا أنه من غير الواضح إلى أين انتهت هذه الأموال.

بالعودة لفلسطين فقد تلاشى الهرج وعادت الحياة لطبيعتها، وجاء ذلك مع تعيين حاكم جديد للقدس، جودت بيك، ومع إدراك أن لا كنزاً قد سرق من الحرم. أما بالنسبة لباركر، فيبقى أن نذكر أنه عندما عاد في منتصف تشرين الأوّل (أكتوبر) نصحه أصدقاءً له بأنه نظراً لمعارضة الأهالي فليس من الحكمة النزول إلى البر.¹⁰⁸ ولكنه، وعلى ما يبدو، فقد نزل فعلاً إلى البر. وكما يظهر من الوثائق العثمانية، فقد تمّ طرده مباشرة بعد نزوله. كتب حاكم القدس الجديد تقريراً لاستانبول يفيد بأن الإشاعات حول عودة باركر تخلق إثارة جديدة بين الناس،¹⁰⁹ وكان واضحاً أن السلطات لم تكن راغبة بالدخول في مغامرة جديدة.

الخلاصة

تمّ سريعاً نسيان حادثة الحرم الشريف في ظروف الغزو الإيطالي لليبيا، والظهور المتزايد لقضية الصهيونية، ونشوء الحرب العالمية الأولى. على أية حال فإن الحادثة تفتح لنا نافذة على مسألة ظهور الوطنية الفلسطينية الحديثة. ورغم وجود حوادث سابقة حصل فيها صدام بين الأعيان المحليين وبين الحكومة المركزية، فإن الجديد هنا – والذي جعل المسألة معارضة فلسطينية حقيقية – هو حقيقة أن هذه الحادثة شملت كافة البلد، وأنها وحدت الأعيان والعامّة، متعلمين وغير متعلمين، مسلمين ومسيحيين.

أما بخصوص طرق انتشار المعلومات، فقد مثلت الحادثة جمعاً مثيراً للاهتمام بين الطرق التقليدية والطرق الحديثة: تمثلت الطرق التقليدية في بث الأخبار من المساجد، وفي نقل الروايات الشفوية من أفواه زوّار النبي موسى للفلاحين في كافة أنحاء فلسطين، أما الطرق الحديثة فتمثلت في تأثير الصحافة المحلية العربية المؤسسة حديثاً والتي زوّدت الأهالي بتغطية شاملة وكثيفة

بتعليقاتها على الحادثة .

بخصوص الحرم نفسه، ومع أن الحادثة أوضحت أهميته للمسلمين خارج فلسطين وصولاً حتى الهند، فإنها أظهرت أيضاً أن الفلسطينيين رأوا أنفسهم يتحملون مسؤولية خاصة بحمايته. بناءً عليه، وفوراً بعد حادثة الحرم الشريف، بدأت تظهر على السطح دعوات لتحويل المسجد الأقصى إلى جامعة إسلامية لها مكانة مكافئة لمكانة الأزهر بالقاهرة، وذلك حسب جريدة فلسطين واتصالات رسمية مع استانبول. ويجب فهم مثل هذا الاقتراح على أنه يهدف إلى تقوية الحرم، ليس لمجرد التقوية، ولكن أيضاً كوسيلة لحمايته من الاختراقات الأوروبية والصهيونية. ولهذا فإن الحاج راغب الخالدي، وهو معلم وفقهه، ضرب المثل لرفاقه بصلاح الدين الأيوبي: تماماً مثل صلاح الدين، الذي أدرك أن قوة السيف وحدها ليست كافية لاسترجاع سلطة الإسلام في فلسطين، فقد قام بإنشاء مدرسة مشهورة في القدس فوراً بعد تحريرها، ولهذا فإن الفلسطينيين بحاجة لأن يجعلوا أرضهم منارةً للمعرفة.¹¹⁰ إن حقيقة أن الفلسطينيين يقارنون الفترة التي كانوا يعيشونها بفترة صلاح الدين تؤكد أنه بالنسبة لهم فإن كلا الوجود الأوروبي والصهيوني مساويان للوجود الصليبي. على أية حال، ففي هذه المرحلة من الصراع بدأ الفلسطينيون يدركون حقيقة أنه لم يكن هناك صلاح الدين في الأفق، وأنه يجب عليهم مواجهة التحدي لوحدهم.

أخيراً، فللتاريخ لفلسطين، تساعدنا حادثة ١٩١١ في فهم أحداث لاحقة تركزت حول الحرم الشريف خلال الفترات البريطانية، والأردنية، والإسرائيلية. والحادثة أيضاً دليل جيد على كيف أن الباحثين، وبينما يركزون على الصراع الفلسطيني-اليهودي، غفلوا عن حوادث أخرى مهمة كانت تحصل في فلسطين. بينما كانت الصهيونية بالتأكيد موضعاً أساسياً للاهتمام الفلسطيني خلال هذه الفترة، فإن هذه الحادثة تبين لنا أنه كان هناك حوادث أخرى وحدثهم. إن على علماء التاريخ الفلسطيني العثماني المتأخر كشف هذه الحوادث ووضعها في سياقها.

المصادر

- 1 Ottoman Prime Ministry Archives (hereinafter BBA), Dahiliye Nezareti [Ministry of Interior Files], Idare Kismi, 23-6, 1329.Za.13 (5.11.1911) (hereinafter Document).
- 2 Rashid Khalidi, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness* (New York: Columbia University Press, 1998), p. 30.
- 3 During the period under discussion, Palestine was under two administrative jurisdictions. Since the late 1880s, the Jerusalem district had been autonomous, while the region north of Nablus (and including Acre and Haifa) was part of the District of Beirut. Palestine was not seen at the time as a separate entity; rather, it was part of *bilad al-Sham*, or Greater Syria, a term that denoted a geographical region and had no national or political connotation.
- 4 Neville J. Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1976), pp. 28–29; Justin McCarthy, *The Population of Palestine: Population Statistics of the Late Ottoman Period and the Mandate* (New York: Columbia University Press, 1990), pp. 10, 23–24.
- 5 See the map of Jewish colonies in Gershon Shafir, *Land, Labor, and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1996), p. xxvi.
- 6 Reproduced in the Hebrew newspaper *Ha-Herut*, 14 November 1910, p. 3. The original issue of *al-Karmil* is missing, like much of Palestine's local press in the early years.
- 7 Khalidi, *Palestinian Identity*, pp. 84–86.

- 8 During the period under discussion it was common throughout the Ottoman empire to differentiate the European Jews and Christians: the Jews were referred to simply as “Jews” and the Christians were referred to as “Europeans.”
- 9 BBA, Dahiliye Nezareti, Idare Kismi, 34-18, 1329.ca.15 (14.05.1911) (hereinafter DHID 34-18), pp. 3/1–2.
- 10 Gustaf Dalman, “The Search for the Temple Treasure at Jerusalem,” *Palestine Exploration Fund Quarterly Statement* (January 1912), p. 38.
- 11 Several members, however, were from the Ancient Antiquity Society; see *TheTimes*, 30 October 1911, p. 6a; Meclis-i Mebusan Zabıt Cerideleri [Proceedings of the Ottoman Parliament] (hereinafter Parliament report), p. 286.
- 12 For more on the expedition, see Nirit Shalev-Khalifa, “In Search of the Temple Treasures: The Story of the Parker Expedition, 1909–1911” [in Hebrew], in a pamphlet bearing the same name as the article (Jerusalem: Yad Izhak Ben-Zvi, 1996).
- 13 For a short autobiography of Juvelius, see: David Landau “Walter Henrich Juvelius, Information Based on Finnish Sources,” in pamphlet *In Search of the Temple Treasures: The Story of the Parker Expedition, 1909–1911* [in Hebrew] (Jerusalem: Yad Izhak Ben-Zvi, 1996), pp. 20–24.
- 14 Shalev-Khalifa, “In Search of the Temple Treasures,” p. 6.
- 15 Dalman, “The Search for the Temple Treasure at Jerusalem,” p. 38.
- 16 Dalman, “The Search for the Temple Treasure at Jerusalem,” p. 35.
- 17 Captain Montague B. Parker, Report on Progress of F.J.M.P.V. Syndicate (unpublished), p. 1 (hereinafter Parker Report).
- 18 Shalev-Khalifa, “In Search of the Temple Treasures,” p. 8.
- 19 الإيبرل لقب أرسقراطي بريطاني يمنحه الملك لشخصيات مختارة. (ملاحظة من المترجم).
- 20 Parliament report, pp. 286, 290; Parker Report, p. 2.
- 21 Parker Report, p. 1.
- 22 Parker Report, pp. 3–4.
- 23 Parliament report, p. 287.
- 24 Parker Report, p. 4.
- 25 Dalman, “The Search for the Temple Treasure at Jerusalem,” p. 36.
- 26 Parliament report, p. 293.
- 27 Shalev-Khalifa, “In Search of the Temple Treasures,” p. 6.
- 28 *TheTimes*, 8 May 1911, p. 8; Dalman, “The Search for the Temple Treasure at Jerusalem,” p. 36.
- 29 Parliament report, p. 287.
- 30 Neil Silverman, *Digging for God and Country: Exploration, Archeology, and the Secret Struggle for the Holy Land, 1799–1917* (New York: Alfred A. Knopf, 1982), p. 184. Soon after the Haram incident, Vincent defended the scientific validity of the Parker team’s excavations in a book entitled *Underground Jerusalem: Discoveries on the Hill of the Ophel (1909–1911)* (London: Horace Cox, 1911).
- 31 These renewals are located also in the Ottoman State Archives separate from the Haram al-Sharif Incident dossier. See Meclis-i Vukela 136-42 (February 1910) and Meclis-i Vukela 146-29 (November 1910); Parliament report, p. 290.
- 32 Dalman, “The Search for the Temple Treasure at Jerusalem,” pp. 36–37.
- 33 Document 2, 17 April 1911.
- 34 *Tanin*, 2 May 1911.
- 35 Public Records Office, Foreign Office 795/2377, p. 112.
- 36 Dalman, “The Search for the Temple Treasure at Jerusalem,” p. 38.
- 37 Public Records Office, Foreign Office 795/2377 (hereinafter PRO FO 795/2377), p. 165.
- 38 Document 4, PRO FO 795/2377, p. 129.
- 39 Parliament report, p. 289.
- 40 Parliament report, p. 289. PRO FO 795/2377, p. 111B.
- 41 Bertha Spafford Vester, *Our Jerusalem* (Garden City, NY: Doubleday, 1950), p. 214.
- 42 PRO FO 795/2377, pp. 110–112; Estelle Blythe, *When We Lived in Jerusalem* (London: John Murray, 1911), p. 257.

- 43 PRO FO 795/2377, pp. 110–112. Vester, *Our Jerusalem*, p. 214.
- 44 Vester, *Our Jerusalem*, pp. 214–15.
- 45 *TheTimes*, 4 May 1911, p. 5.
- 46 Khalidi, *Palestinian Identity*, p. 151.
- 47 *Tanin*, 7 May 1911.
- 48 PRO FO 795/2377, p. 111B.
- 49 *TheTimes*, 4 May 1911, p. 5. Blythe, *When We Lived in Jerusalem*, p. 259.
- 50 Document 2.
- 51 Document 4; Dalman, “The Search for the Temple Treasure at Jerusalem,” p. 37. Al-Zanab denied the accusation and claimed that Azmi had ordered him to let the team into the compound: Parliament report, p. 293.
- 52 PRO FO 795/2377, p. 134.
- 53 Parliament report, p. 288.
- 54 Document 11.
- 55 Documents 35, 38B, 41, 42, and 46. The Sadrazam was Ibrahim Hakki Pasha, the Interior Minister was Halil Bey, and the Minister of War was Mahmud S’evket Pasha.
- 56 Document 44.
- 57 Documents 10, 29, 81–83.
- 58 Document 52.
- 59 This fact was also noted by the British Consulate in Jerusalem: PRO FO 795/2377, p. 111B.
- 60 Document 29.
- 61 Document 7, 18 April 1911.
- 62 Copies of both *Filastin* and *al-Nafir* for the period between March and June 1911. *Filastin*, for example, is known to have begun publication in January 1911, but the microfilm collections at the Hebrew University, the Institute for Palestine Studies in Beirut, and the American University in Beirut all begin in July 1911.
- 63 Documents 9, 27B.
- 64 *Filastin*, 15 July 1911, p. 1.
- 65 *Herut*, 12 May 1911, p. 3.
- 66 *Tanin*, 2 May 1911.
- 67 Document 33.
- 68 Documents 9, 27 B. Unlike the communications from the Jerusalem notables, which were written in both Turkish and Arabic, most of the Nablus telegrams were written in Arabic only, as were the Gaza petitions.
- 69 Documents 8, 10, and 33.
- 70 DHID 34-18, pp. 3/1–2.
- 71 The paper was owned by Yusuf and ‘Issa al-‘Issa
- 72 Documents 19, 21, 23, and 24.
- 73 Documents 19, 21, 23, and 24.
- 74 PRO FO 195/2377, p. 28. This document also appears in Mordechai Eliav, *Britain and the Holy Land, 1838–1914: Selected Documents from the British Consulate in Jerusalem* (Jerusalem: Yad Izhak Ben-Zvi and The Magnes Press, 1997), pp. 375–78.
- 75 Eliav, *Britain and the Holy Land, 1838–1914*.
- 76 Eliav, *Britain and the Holy Land, 1838–1914*, p. 378.
- 77 Documents 17, 19.
- 78 Documents 17, 19.
- 79 قريتان فلسطينيتان كانتا قائمتين في سهل مرج ابن عامر والذي باعت عائلة سرسق اللبنانية جزءاً كبيراً منه للصهاينة، ومن ضمنه هاتين القريتين. تبعد العفولة عن الفولة حوالي كيلو متر ونصف، وسكانها كانوا أقل بكثير من سكان الفولة، وهي في موقع أعلى منها، لذا بنيت فيها في فترة حروب الفرنجة قلعة اشتهرت باسم قلعة صلاح الدين الأيوبي. وقد اعتبر المؤلف في النص الإنجليزي الفولة نفس العفولة وهو خطأ. (ملاحظة من المترجم).
- 80 Mandel, *TheArabs and Zionism before World War I*, pp. 106–7; Khalidi, *Palestinian Identity*, pp. 31, 111, 139. The Afula land sale led to one of the earliest cases of Palestinian peasants being evicted.
- 81 Document 31, 21 April 1911.

- 82 Document 32, 22 April 1911.
- 83 Documents 34, 37, 39, and 45.
- 84 The commission was led by the governor of the Tripoli district in the Syrian Province, also named Azmi Bey, Aleppo's Director of the Evkaf (*Halab evkaf muduru*) Mari' Pasha, and the Haifa-based regional commander of the Gendarmerie (*nizame firkaşi kumandani*) Hashim Bey (Document 26).
- 85 Ali Ekrem Bey, *Moshel Hayyiti be-Yerushalayim* [A Governor in Jerusalem]. Edited and translated from Ottoman to Hebrew by David Kushner (Jerusalem: Yad Izhak Ben-Zvi, 1995), pp. 193–94.
- 86 Khalidi, *Palestinian Identity*, pp. 83–84.
- 87 The editions for this period are missing. However, a short article by Yehoshua Ben-Hananiya published in 1948 about the Haram al-Sharif incident was based on two issues of *Filastin* in the author's possession. See "The Holy Desecration by a British Archeological Delegation" [in Hebrew] in *Yedi'ot HaHevrah leHakhirat Eretz-Israel veAtikoteha* 14, no. 1–2 (1948), pp. 51–55.
- 88 Parliament report, p. 291.
- 89 *TheTimes*, 16 September 1911. This article is a feature column about the Haram al-Sharif incident.
- 90 Riza Nur was a member of the oppositional *al-Ahali* (People's) party, and in 1910 he was arrested for conspiracy against the government; he was later released because of pressure placed on the government by fellow parliament members. See Hasan Kayali, *Arabs and Young Turks: Ottomanism, Arabism, and Islamism in the Ottoman Empire 1908–1918* (Berkeley: University of California Press, 1997), p. 98
- 91 Parliament report, p. 290.
- 92 Parliament report, p. 290.
- 93 Parliament report, p. 291.
- 94 Parliament report, p. 291
- 95 Parliament report, p. 292.
- 96 Parliament report p. 294.
- 97 Document 116.
- 98 Document 116.
- 99 Document 116.
- 100 Parliament report, 16 May 1911, p. 579.
- 101 Parliament report, 16 May 1911, p. 579.
- 102 *Filastin*, 20 July 1911; *TheTimes*, 24 July 1911, p. 6.
- 103 *TheTimes*, 5 June 1911, p. 5.
- 104 PRO FO 195/2377, p. 165.
- 105 *TheTimes*, 15 June 1911, p. 5.
- 106 *TheTimes*, 23 September 1911, p. 3.
- 107 Captain Montague B. Parker, Report on Jerusalem Excavations, 25 June 1912, p. 1.
- 108 *TheTimes*, 30 October 1911, p. 6.
- 109 Document 137.
- 110 *Filastin*, 19 July 1911, p. 1; DHID 34-18, pp. 3/1–2.